رياض سيف: استراحة المحارب

رواق عربي – العدد 55
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

د.رضوان زيادة
باحث زائر في جامعة جورج واشنطن

عندما أعلن النائب السابق رياض سيف استقالته من منصبه في الأمانة العانة "لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي" في آب /أغسطس الماضي "لأسباب صحية وشخصية" خيم نوع من الوجوم على الكثير من الناشطين والإصلاحيين السوريين، فسيف الذي أتى إلى السياسة السورية من خلفية صناعية واقتصادية مختلفاً عن الكثير من المخضرمين في المعارضة السورية الذي أتوا من خلفيات حزبية أو أيديولوجية أو ثقافية، أضفى نوع من الحركية النادرة في المعارضة السورية سواءً لجهة رفدها بقطاعات اجتماعية جديدة كالتجار والصناعيين أو بأصول مدينية كانت تقليدياً تقف الحياد خاصة أبناء المدن التقليدية كدمشق وحلب ، وفوق ذلك كله كمبادراته وأفكاره التي كانت باستمرار تضخ دماء جديدة في صلب شرايين المعارضة السورية التي تكلست بسبب انعدام الحركة في السياسة السورية على مدى عقود، فالجمود الذي تتصف به الساحة السورية والقمع العنيف لكل صوت معارض ومخالف ترك الساحة خالية لسلطة تشعر براحة ضمير أكبر عندما تضع كل من يخالفها الرأي في السجن أو تنفيه بعيداً عن الوطن.

رياض سيف من مواليد حي الميدان بدمشق عام 1946 وينتمي إلى أسرة محافظة، كان والده يعمل نجاراً مما يشي بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوسط الذي كان ينتمي إليه، حصل على الثانوية العلمية في عام 1965 والتحق بكلية العلوم في جامعة دمشق لكنه لم يكمل تعليمه، إذ انخرط في مجال العمل الصناعي حيث سافر في عام 1975 إلى ألمانيا وفرنسا ثم فتح مصنعاً للنسيج تحوّل خلال عشر سنوات إلى مصنع (القمصان 400) إحدى أبرز الماركات السورية، تمكن في عام 1990 من الفوز مع شركاء له برخصة لتصنيع منتوجات "أديداس" الشهيرة، وقد حمله نجاحه الصناعي على الانطلاق في الحقل السياسي وانتخب خلال الانتخابات التشريعية عام 1994 بين المرشحين "المستقلين" أي الذين لا ينتسبون إلى حزب البعث الحاكم أو الأحزاب الأخرى المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية، ثم انتخب مجدداً نائباً عن دمشق لمرة أخرى عام 1998 وقد أصبح خطابه أكثر جرأة في نقد السياسة الاقتصادية للحكومة، الأمر الذي عرّضه لضغوطٍ سياسية أرغمته في النهاية وتحت وقع الضرائب الباهظة التي تم فرضها عليه على بيع حصته في مصنع أديداس، وعمد في نهاية عام 1999 إلى تصفية أخر سهم له فيها ليسدد جميع الضرائب المفروضة عليه وليتفرغ بعدها تماماً للعمل السياسي.

كانت انطلاقته السياسية الأبرز بعد وفاة الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد، حيث كان أول من بادر إلى "استغلال" فرصة انتقال السلطة لإسماع صوت الشعب السوري ورغبته في التغيير، فكان أن أطلق "منتدى الحوار الوطني" أو كما أصبح يعرف بمنتدى رياض سيف لأنه كان يعقد في منزله ، وهو ما أطلق الشرارة الأولى فيما بات يعرف فيما بعد ب"ربيع دمشق"، فعمر المنتدى من عمر الربيع، الذي امتد لأقل من عام. وانتهى مع إغلاقه في شباط/فبراير 2001 وتحويل المسؤول الأول عنه النائب رياض سيف للتحقيق

معه بعد رفع الحصانة الجزئية عنه. ثم ومع استئنافه مجدداً في أيلول/سبتمبر 2001 ثم اعتقال ثمانيةٍ من أعضائه الناشطين في لجنته وفي حواراته كانت نهاية النهاية لذاك الربيع.

يمكن القول أن بذرته الأولى ابتدأت مع نهاية عام 1998 وتحديداً خلال الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب في دورته السابعة [1999-2003] حيث عقد النائب رياض سيف خلال حملته الانتخابية المميزة عدداً من الحوارات الوطنية المتعددة الاهتمامات والواسعة الطيف في مقر حملته الانتخابية في منطقة الميدان ضمن مدينة دمشق التي ترشح سيف نائباً لفترةٍ ثانية عنها.

لقد أطلق على هذه الحوارات اسم "جلسات الحوار الوطني" واستمرت على مدى 9 جلسات بحثت في الشأن السياسي والاجتماعي والحقوقي والبيئي ضمن جرأةٍ نادرة وبنفس الوقت إدراكٍ مميز لحدود السقف الذي على هذه الحوارات أن لا تخترقه، وهو ما أسماه أحد الصحفيين البارزين حينها "حوارات تحت الخيمة الرئاسية" حيث كان الرئيس حافظ الأسد مازال على قيد الحياة، لكنه بدأ وبشكلٍ خجولٍ جداً "الالتفات" إلى الوضع الداخلي الذي تناساه تماماً لحساب السياسة الخارجية التي تحددت أيضاً وعلى مدى عشر السنوات الماضية في التفاوض مع إسرائيل، تلك المفاوضات التي كانت تتراوح بين الشد والجذب بحسب الحكومة الإسرائيلية وبحسب الإدارة الأمريكية أيضاً. مهما يكن فإن الرئيس الراحل حافظ الأسد نفسه كان قد توجه إلى المجلس التشريعي السادس بعد إعلان النتائج بخطابٍ يمكن اعتباره بمثابة الخطاب التدشيني لمرحلة "التطوير والتحديث" التي رعاها فيما بعد خليفته وابنه بشار الأسد.

لقد انتقد الأسد الراحل الفساد والبيروقراطية علناً، وحمل على المسؤولين الذين أعطاهم ثقته ولكنهم لم يكونوا كفئاً لها، ولمح وبقليلٍ من اللطف الزائد إلى ضرورة تطبيق الديمقراطية في مؤسساتنا، وأكثر من ذلك، فقد أشار علناً إلى عددٍ من القوانين التي يجب تحديثها وتطويرها سيّما قانون الإيجارات الذي مضى عليه أكثر من نصف قرن وخلق أزمةً اجتماعية لم يجر تدراك تداعياتها، وهكذا وكأن "الحوارات الوطنية" التي قادها سيف في "مضافته" خوفاً من إطلاق صفة سياسية عليه، وبيان صديقه الاقتصادي والأستاذ الجامعي عارف دليلة "الناري" كما وصفه البعض والمؤلف من عشر نقاط، قد أثمرت فعلاً وعلى لسان الأسد نفسه.

يمكن القول بعدها أن المجتمع السوري عاش ورشةً حقيقية وفعلية من النقاش السياسي لم يشهد لها مثيلاً من قبل، وقد زاد من حدة هذا النقاش عددٌ من الأحداث السياسية التي تسارعت، فشل المفاوضات السورية-الإسرائيلية ، إعلان استقالة حكومة محمود الزعبي بعد 13 عاماً من تشكيلها، وطرده من الحزب واتهامه مع نائبه ووزيره للمواصلات بالفساد، ثم لم يلبث أن لجأ الزعبي نفسه إلى الانتحار، ثم الإعلان عن المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الحاكم بعد 15 عاماً من عقد مؤتمره الثامن، وانطلقت فجأةً ألسنة السوريين التي عُقدت لفترة طويلة من الزمان وتحوّلت المحاضرات الأسبوعية لجمعية العلوم الاقتصادية السورية إلى جلسات نقاشٍ علنية وحادة حول جدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتّبعة، ولا بأس أن يغمز أحد المعقّبين أو المداخلين من قناة الإصلاح السياسي نفسه سيّما وأن نجل الرئيس الدكتور بشار الأسد كان يحضر بعضاً من فعاليتها، الأمر الذي أكسبها أهمية استثنائية.

ثم تشكلت في آذار/مارس 2000 حكومةٌ جديدة برئاسة محافظ حلب السابق مصطفى ميرو أعلنت في برنامجها أنها ستقوم بشكلٍ رئيسي على إصلاح القوانين وتحديث المؤسسات وتحسين حاجة المواطنين المعاشية والاقتصادية. وفي ظلّ هذا الحراك الصامت إذ لم ينعكس انفتاحاً في وسائل الإعلام الرسمية ولم يتواكب قانونياً مع عددٍ من القوانين التي من شأنها أن تشرعن حرية الرأي والتعبير بشكل حقيقي وفاعل مثل قانون المطبوعات أو قانون الأحزاب السياسية، فقد بَقِيَ هذا الحراك ضمن الثقافة الشفوية الغنيّة والثرّة لدى السوريين، فجلساتهم الخاصة أصبحت اليوم ذات معنى وتدور حول مستقبل بلدهم وسياساته المتبعة.

ومع وفاة الرئيس الذي لم يعرف ثلاثة أجيالٍ من السوريين سواه، فقد كان عدد سكان سورية يوم إعلان حركة الثامن من آذار عام 1963 ما يقارب السبعة ملايين نسمة، لكن هذا العدد أصبح عند وفاة الرئيس حافظ الأسد في حزيران/يونيو 2000 (17) مليوناً، وكأن (10) ملايين نسمة هم "جيل الثورة" بامتياز لم يتفتح وعيهم على رئيسٍ غيره، وهو ما زاد الأمر صعوبة، فالمعارضة كانت تتوزع بين المنافي والسجون، وأطروحاتها الأيديولوجية نفسها لم تعد مغرية لأصحابها أنفسهم فكيف بغيرهم، والسلطة بما هي جماع الحزب والمؤسسات الشعبية والجبهة الوطنية والمؤسسة العسكرية قد أُصيبت بتكلسٍ عطّل مفاصلها الرئيسية، فهي أصبحت تسعى قدر ما أمكن للحفاظ على الوضع القائم، وبدا المجتمع بين الطرفين كما ذكرنا هامشياً وخالياً من أيِّ حراكٍ أو طموحٍ سياسي أو اجتماعي، لقد كان يعيش فترة العزلة واللا فاعلية والخوف من المبادرة.

لقد وجد السوريون–رغم امتعاضهم من آلية انتقال السلطة–فرصةً لهم للتعبير عن خوفهم على مستقبل بلدهم، وقد استغلَّ المثقفون والناشطون بحكم حساسيتهم الخاصة تجاه التغيير الموقف للدفع باتجاه خلق فضاءاتٍ للتعبير ، ومن هنا بالضبط انطلقت الشرارة الأولى باتجاه تشكيل "جمعية أصدقاء المجتمع المدني" التي عُقدت اجتماعاتها الأولى في منزل المخرج نبيل المالح وبحضور عددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري من أمثال ميشيل كيلو وعارف دليلة ويوسف سلمان وياسين شكر وغيرهم وذلك قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد تحديداً في 28 أيار/مايو 2000، ومع حضور النائب والصناعي رياض سيف لهذه الاجتماعات انبثقت فكرة تأسيس "جمعية أصدقاء المجتمع المدني" وصاغ المجتمعون مسودةً أولى ثم ثانية للجمعية أشارت إلى أن "المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتعددة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته " وصولاً إلى الدعوة إلى "تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية، علّنا نقدم جهداً يُسهم في بناء مجتمع ديموقراطي متطور".

ثم سعى النائب سيف في أيلول/سبتمبر 2000 الحصول على ترخيص للجمعية، فكان الرد "بأن ما تقومون به هو خطٌ أحمر" ويُعتبر "بمثابة البلاغ رقم واحد".

هنا حدث افتراق بين خطين، ذلك أن مجموعة المثقفين السوريين التي استمرَّت في لقاءاتها وتطوّرت فيما بعد إلى ما يسمى "الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني" في حين اتبع النائب سيف المعروف بديناميته وعمليته خطاً آخر، إذ أعلن عن تأسيس "منتدى الحوار الوطني" متمتعاً بحصانته البرلمانية "النسبية" ومعلّلاً ذلك بأن من صلاحياته كنائب "أن يجتمع إلى المواطنين ويستمع إلى شكاويهم"، وقد افتتح المنتدى نشاطه في 13 أيلول/سبتمبر 2000 بمحاضرةٍ عن المجتمع المدني لشيخ المثقفين السوريين كما أصبح يُطلق عليه أنطون مقدسي، وقد أخذ هذا اللقاء اهتماماً سياسياً وإعلامياً مضاعفاً لاجتماع عدة مواقف أو مناسبات. إذ استبقت السلطات السورية افتتاح المنتدى بإرسال رسائل "تحذيرية" عبر صحيفة "المحرر نيوز" اللبنانية، عندها اتهمت "دعاة المجتمع المدني في سورية" بأنهم "يريدون اقتباس تجربة أوروبا الشرقية في الإطاحة بأنظمتها الحاكمة لتطبيقها على سورية" [1]، وبنفس الوقت كان أنطون مقدسي نفسه قد وجّه رسالة إلى الرئيس بشار الأسد عبر صحيفة "الحياة" بتاريخ 14 آب/أغسطس 2000، تُعتبر الأولى لجهة مخاطبة رئيس الجمهورية عبر وسائل الإعلام قال فيها بكل عفويةٍ وصراحةٍ وجرأة "الوضع العام، وباختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني"[2].

---

[1] مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام يرد على دعاة المجتمع المدني في سورية وجمعيات الصداقة والأصدقاء، المحرر نيوز، (بيروت) العدد 260، 8–14 أيلول/سبتمبر 2000.

[2] انظر رسالة أنطون مقدسي، رسالة إلى الرئيس السوري: من الرعية إلى المواطنة، الحياة، (لندن)، 14 آب/أغسطس 2000.

وقد أصدرت وزيرة الثقافة حينها مها قنوت وعلى الفور قراراً بفصله من موقعه كمديرٍ لمديرية التأليف والترجمة والنشر التي أشرف عليها على مدى سنواتٍ طويلة، وهكذا فباجتماع "منتدى الحوار الوطني" في منزل رياض سيف، وتقديم أنطون مقدسي ذاته محاضرة فيه وعن "المجتمع المدني"، بدا عندها اللقاء المرتقب أشبه بتجمعٍ للمعارضة لم تشهده سورية من عقودٍ طويلة.

لقد تصدّرت الدعوة لافتتاح "منتدى الحوار الوطني" مقولة الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم في 17 تموز/يوليو 2000 التي يقول فيها "لا يُبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد"، وتحت هذه العبارة كانت الدعوة صريحةً للجميع كي يُسهم في "الحوار السلمي والعلني والصريح" الذي يسعى إلى "الاقتراب ما أمكن من الحقيقة، التي ستنير لنا الطريق في مسيرتنا لبناء وطن القوة والمنعة والرفاه".

لكن وبقدر ما كان خطاب المحاضر أنطون مقدسي عاماً وفضفاضاً بقدر ما عبّرت مداخلات المشاركين عن رغبةٍ عميقة وحقيقية في مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية بعد غيابٍ طويل، واستمرت جلسات المنتدى على مدى أربع أسابيع مما خلق جدلاً في الأوساط السياسية والثقافية السورية ، ثم صدر بيان المثقفين الـ 99 في 27 أيلول/سبتمبر 2000، مطالباً بإصلاحات سياسية ووقف العمل بقانون الطوارئ وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

استمرَّ "منتدى الحوار الوطني" في نشاطه وفاعليته، وأصبح مفتوحاً لكافة المشاركات من كلِّ الانتماءات الطائفية والأثنية والعرقية والأيديولوجية والعُمرية، إذ لوحظ حضوراً مكثّفاً من قبل شريحة الشباب، كلُّ هذه الصفات التي اكتسبها المنتدى من خلال تجربته شجّعت الآخرين على اقتباسها واستنساخها، وبدأت المنتديات تتكاثر كالعشب في الربيع على حد تعبير رياض سيف في أحد حواراته، وكان أبرز هذه المنتديات المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان ، ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي وانتشرت المنتديات أيضاً في المحافظات السورية الأخرى بدءاً من حلب وحمص واللاذقية وطرطوس وانتهاءً بالقامشلي ودير الزور.

لقد نشّطت المنتديات الحراك الاجتماعي والسياسي في سورية بشكلٍ غير مألوف، لكن بقي "منتدى الحوار الوطني" الأكثر تعدداً وتنوعاً وبنفس الوقت الأكثر شهرةً رغم أنه مازال حتى ذلك الوقت يقوم على جهود سيف الفردية وحدها، لقد أصبح المنتدى كما وصفته مجلة (النيوزويك) الأمريكية "بداية حركة التغيير القادمة في سورية حتماً"[3]، ومع صدور بيان الألف في بداية عام 2001 والذي أعاد التأكيد على المطالب السياسية المعروفة كرفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفسح المجال لحرية الرأي والتعبير وغيرها.

بدأ النائب سيف يفكّر بشكلٍ جديد في إعطاء "منتدى الحوار الوطني" "صيغة" مؤسسية وقد تجلى ذلك في تأسيس لجنةٍ تدير شؤون المنتدى أُطلِقَ عليها "لجنة منتدى الحوار الوطني" وقد تألفت من 14 عضواً من مختلف التكوينات الطبقية والتكوينات الأيديولوجية والانتماءات الطائفية والعرقية، وقد سعت "لجنة منتدى الحوار الوطني" إلى فتح محورٍ جديد يتناول قضايا سياسية محددة وخاصة بالشأن السوري وقد أعطى الاهتمام الإعلامي والمكثف بالمحاضرة سواءً من قبل وكالات الأنباء العالمية[4] أو الفضائيات العربية والأجنبية التي قامت بتغطية مباشرة أو من قبل الصحف العربية والأجنبية، كلُّ ذلك عززَّ حضور المنتدى داخلياً وعربياً وعالمياً.

لقد تسارعت الأحداث وانتشرت الشائعات بشكلٍ غير مسبوق، إذ جاء الإعلان عن تأسيس "التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة" كحزب سياسي معظم أعضاءه من قدامى الناصريين كمؤشر على قرب صدور قانون جديد للأحزاب السياسية في سورية، بعد أن

---

[3] Newsweek, April 23,2001,P30.

[4] انظر تقرير رويترز بعنوان (سورية: نقاشات حية بعد "صيام عن الكلام" ومطالبات بتوسيع عملية الإصلاح السياسي، السفير، (بيروت)، 2001/1/12.

كان الحديث يدور كثيراً عن قرب صدوره، كما جاء إعلان تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في 18 كانون الثاني/يناير 2001 عبر مؤتمرٍ صحفي ليُعطي مؤشراً وكأن القيادة السياسية السورية قد قررت توسيع هامشها السياسي والحزبي عبر استنساخ أحزابٍ شبيهةٍ بها، فأراد النائب سيف أن يضع السلطة أمام الأمر الواقع ويعلن عن تأسيس حزبٍ جديدٍ ليرى إمكانية أن ترخص له السلطة أم لا، وجاء الإعلان عن ولادة "حركة السلم الاجتماعي" في "منتدى الحوار الوطني" بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2001 واستمرت نقاشاته الحادة على مدى يومين.

وكان ذلك قد ترافق مع بدء حضور "الرفاق البعثيين" لجلسات المنتديات وبتكليفٍ رسمي، وقد خلق حضورهم لجلسات "منتدى الحوار الوطني" ومشاركتهم في النقاش صدىً طيباً في البداية من جميع الحضور على أساس أن ذلك سيخلق حواراً ولو بشكلٍ غير مباشر بين المجتمع والسلطة أو المعارضة و"الحزب القائد"، بيد أن هذه المناقشات قد حادت في بعض الأحيان عن مسارها النقاشي الطبيعي والهادئ لتصبح تشكيكاً في وطنية وغاية "أصحاب المنتديات" كما أصبح يُطلق عليهم، مما استدعى في بعض الأحيان الرد من قبل بعض الحضور وهو ما وتّر الأجواء وحوّل النقاشات إلى حوارات ثنائية صاخبة وشخصية.

فاجئ رياض سيف الجميع فيما بعد بالإعلان عن حركته التي أطلق عليها "حركة السلم الاجتماعي" كحركة سياسية ذات أهداف إصلاحية واضحة، وهو ما زاد في شعبية سيف ونشاطه ما شكل مؤشراً ينذر بتغيير قادم سيّما وأن بعض الصحف العربية والأجنبية أصبحت تشبّهه فاليسا سوريا ودعوته إلى السلم الاجتماعي أشبه بحركة التضامن البولندية[5].

في شباط /فبراير 2001 جرى الإعلان عن شروطٍ لتقييد نشاط المنتديات أو بالأحرى وقفها نهائياً، إذ طُلِبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم اسم المحاضر ونص المحاضرة وأسماء الحضور إلى غير ذلك وقبل 15 يوماً من موعد المحاضرة ثم الانتظار حتى الحصول على الموافقة[6] ، الأمر الذي عنى حقيقةً وقف نشاط المنتديات وترافق ذلك مع تعميمٍ من القيادة القومية لحزب البعث الحاكم تتهم فيه المثقفين السوريين بأنهم "عملاء ومرتبطون بالخارج"[7]، وقام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من الأطروحات التي تدعو إلى "المجتمع المدني"[8] وتشويه صورة رياض سيف أمام الرأي العام واتهامه بأقذع الاتهامات، وترافق ذلك مع رفع رئيس مجلس الشعب عبدالقادر قدوره الحصانة عن النائب سيف وذلك أثناء فترة عطلة المجلس وذلك للسماح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده وذلك رداً على تأسيسه لحركة السلم الاجتماعي[9] ،حيث مثل أمام قاضي التحقيق لعدة جلسات تمحورت معظمها حول خلفيةِ ورقته التي تدعو إلى "السلم الاجتماعي"، وعلى أثر هذه التقييدات المختلفة أعلن النائب سيف إغلاقه نهائياً في بيان رسمي صدر في 12 آذار/مارس 2001 وذكر الضغوطات التي تعرض لها وأعلن أنه سينتظر الفرصة لاستئنافه مجدداً في ظروفٍ مشرّفة،

---

[5] انظر: Roy Gutnan, Waiting for his moment, Newsweek, April 23,2001 وقد اعتبر غوتمان أن رياض سيف أصبح يشكّل تحدياً للسلطات السورية، إذ يمكنه هو أن يسرّع الإصلاحات وبإمكانه أن يدفعها إلى توقفٍ مثير، وانظر: شعبان عبود، "ربيع دمشق" القصير، النهار، (بيروت)، 2001/2/22.

[6] الحياة، (لندن)، 2001/2/17.

[7] الحياة، (لندن)، 2001/3/19، وانظر تعميم القيادة القومية رقم /1075/ بتاريخ 2001/2/17 وذلك في المناضل، (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد 306، كانون الثاني–شباط 2001، ص45–52.

[8] انظر: البعث يشنُّ حملة مضادة على المثقفين، الحياة، (لندن)، 2001/2/16، وأيضاً: أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تشارك "البعث" في الرد على "النشاطات المعادية" التي يقوم بها المثقفون الذين يرغبون بعودة سورية إلى فترة الانتداب والانقلابات العسكرية، الحياة، (لندن)، 2001/2/18، وأيضاً: حزب "البعث" الحاكم ينتقد أطروحات "السلم الاجتماعي" و "المجتمع المدني" ويعتبر أنها تهدف إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن، السفير، (بيروت)، 2001/2/23.

[9] الزمان، (لندن)، 2001/2/19.

وعندها جرى الإعلان رسمياً عن نهاية "ربيع دمشق" كما ورد ذلك على لسان سيف في أحد حواراته مع وكالة الصحافة الفرنسية، ليصبح هذا المصطلح أشبه بالتعبير التاريخي الذي يُطلق لوصف مرحلة تاريخية مرّت بها سورية[10].

لقد انعكس وقف المنتديات مع عودة الملاحقات الأمنية المكثّفة واللجوء إلى سياسة الضغط على المثقفين عبر منعهم من إلقاء المحاضرات أو منعهم من السفر، انعكس كلُّ ذلك على حراك المجتمع السوري ونشاطه، بيد أن "لجنة منتدى الحوار الوطني" قررت التقدم بطلبٍ رسمي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للترخيص ، رغم اقتناعها التام بلا جدواه، غير أنها رغبت في رفع الحرج القانوني عن المنتدى وإحراج السلطات الرسمية نفسها التي ادّعت أن هذه المنتديات غير مرخّصة قانونياً.

تقّدم "منتدى الحوار الوطني" بطلبٍ للترخيص إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 2001/5/3 محدداً أهدافه في "فتح حوار شامل مع جميع أبناء الوطن فيما يخص قضايا الوطن والمواطن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية".

واضحٌ أن طلب الترخيص لم يحتوي على أيّةِ كلمة تدل على رغبة "المنتدى" في النشاط السياسي، وليس ذلك تعففاً عن السياسة وابتعاداً عنها بقدر ما هو رغبة لجنة المنتدى في الانطواء تحت مظلة القانون عبر سحب أيّة ذريعة قد تستخدمها السلطة لعدم الحصول على الترخيص القانوني، وبالرغم من ذلك فقد جاء رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سريعاً وبعد خمسة أيام فقط من تقديمه بردّ الطلب ورفض الترخيص بحجة أن ذلك ليس من اختصاص الوزارة و"لا تنطبق عليه النصوص القانونية المعتمدة" كما جاء في ردِّ الوزارة.

قررت لجنة المنتدى بعد ذلك التقدم بتظلّم إلى الوزارة اعتماداً على أن "الأسباب المنوّه عنها برفض الطلب تعتبر مخالفة صريحة للقانون /93/ لعام 1958 الذي يحكم منتدانا ذلك أن هذا القانون واللائحة التنفيذية له جعل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة الإدارية المقصودة بمضمون المادة /10/ من القانون والمختصة بإجراء عملية الشهر والنشر بالجريدة الرسمية خلال (60) يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وبالتالي فإن ما جاء بقراركم من عدم اختصاص وزارتكم، جاء في غير محله القانوني ومخالفاً للقوانين والأنظمة النافذة.

لقد تم تقديم هذا "التظلم" إلى ديوان الوزارة بتاريخ 16 أيار/مايو 2001 وجاء الرد سريعاً أيضاً وبتاريخ 24 أيار/مايو 2001 برفض الظلّم مع التأكيد على "مضمون قرارنا بعدم اختصاص وزارتنا وعدم انطباق النصوص القانونية المعتمدة على طلبكم، لذلك نرفض تظلمكم، ويعتبر كتابنا هذا ردّاً على تظلمكم ووفقاً للمدة القانونية" كما جاء في ردِّ الوزارة، وهكذا دخلنا في متاهة قانونية، يعلم الجميع أن إطارها ليس قانونياً وإنما سياسيٌ محض، ولذلك حزمت لجنة المنتدى أمرها وعزمت على استئنافه مجدداً بعد فشل جميع الخطوات القانونية المتبعة، وقد استمرَّ "منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي" في محاضراته وكانت محاضرة رياض الترك الأمين العام للحزب الشيوعي السوري–المكتب السياسي هي الأبرز وذلك في آب/أغسطس 2001، وأعلن الإخوان المسلمون الموجودون في الخارج "ميثاق شرف وطني للعمل السياسي" في أيار/مايو 2001 يتمسكون فيه بالحوار والعمل الديمقراطي ويؤكدون على نبذ العنف، وجرى تأسيس "جمعية حقوق الإنسان في سورية" عبر بادرة كان ورائها ورعاها أربعون من المثقفين والناشطين السوريين.

ولم يكن رياض سيف بعيداً عن هذه الأجواء التي دخلها من باب مختلف، عندما تبنى قضية عقود الهاتف الخليوي في سورية وبدأ يثير حولها الشكوك والتحقيقات بوصفها "صفقة فساد" تمت لحساب رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري، ونجح في إثارة الموضوع داخل

---

[10] حول ذلك، انظر: جوديت كاهن، "ربيع دمشق" الخائب، Le Monde Diplomatigue تشرين الثاني/نوفمبر، 2002.

أروقة مجلس الشعب وقرر المجلس تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الموضوع، وأعدَّ دراسة مطولة ودقيقة حول الموضوع نفسه تُظهر وبالأرقام أن هذه العقود قد أضاعت على الخزينة السورية مبلغاً لا يقل عن (400) مليار ليرة سورية.

وعندما اعتقلت السلطات السورية النائب محمد مأمون الحمصي في آب/أغسطس 2001 بعد إعلانه إضراباً عن الطعام كي تتحقق أهدافه التي أعلنها في بيانه، واعتقلت بعده رياض الترك في أول أيلول/سبتمبر 2001 بعد مشاركةٍ له في برنامج "بلا حدود" على قناة "الجزيرة" القطرية، أدرك رياض سيف مدى صعوبة استئناف المنتدى مجدداً في ظلّ هذه الأجواء وشعر أنها مغامرة، وكان ما كان، إذ أعلنت لجنة المنتدى استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني عبر محاضرة للمفكر السوري برهان غليون عن "مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد"، و في اليوم التالي قامت السلطات السوري باعتقال النائب رياض سيف المسؤول عن "منتدى الحوار الوطني" والناطق باسمه، وحرّضت جميع الصحف الرسمية على نشر مقالات تقذّع "بأصحاب المنتديات" وتصفها "بمنابر الشتائم" مدّعية على عكس الواقع تماماً، أن أي صوت معارض للطروحات المشبوهة كان أصحاب المنتدى يقومون بإسكاته.

وترافق مع اعتقال سيف اعتقال خمسة آخرين ثلاثة منهم أعضاء في لجنة منتدى الحوار الوطني وترافق ذلك مع موجة تحريضية من الصحف السورية على المثقفين.

استمر اعتقال النشطاء حتى صباح 11 أيلول/سبتمبر 2001. حيث كانت أحداث الاعتقالات المتكررة في سورية تتصدر نشرات الأخبار العربية وأحياناً الدولية، بحيث أن الإعلام لعب دوراً بارزاً في إعطاء الصفة الحقيقية لهذه الاعتقالات بوصفها "اعتقالات رأي" وليست "خرقاً للقانون" كما ادّعت السلطات السورية، ولكن مع عصر اليوم نفسه وقد جرى في نيويورك وواشنطن وفي 11 أيلول/سبتمبر 2001 ما جرى، تحول اهتمام الإعلام بشكلٍ مطلق وتام عن الأجواء السياسية الصاخبة في سورية، بحيث بدا وكأن هذه الأحداث قد خدمت الحكومة السورية خدمةً لا توصف عبر تخفيف العبء الإعلامي الثقيل الوطأة على كاهلها، وهو ما أشعر المثقفين والناشطين السوريين أن الورقة الرابحة الوحيدة في أيديهم وهي "الإعلام" الخارجي حصراً وتحديداً، بحكم منعهم من أية وسائل أخرى كالتجمع أو التظاهر أو استخدام وسائل الإعلام المحلية أو الاعتصام أو غير ذلك من أنشطة أصبحت تعتبر من البديهيات في العالم المعاصر.

جرى تحويل النائبين المعتقلين فيما بعد محمد مأمون الحمصي ورياض سيف إلى محكمة الجنايات وحكمت عليهما بخمس سنوات سجناً بعد اتهامها بتعطيل مؤسسات الدولة عن القيام بدورها، وإشاعة أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة في زمن الحرب، ومحاولة تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، أما النشطاء الثمانية الآخرون فقد جرى تحويلهم إلى محكمة أمن الدولة الاستثنائية فحكمت عليهم وبالتهم السابقة نفسها أحكاماً تتراوح بين العامين والعشرة أعوام في ظل ظروف محكمة أقلّ ما يوصف فيها بأنها "غير عادلة .

خرج سيف بعدها من السجن بعد قضاءه خمس سنوات في السجن في عام 2006 ويبدو أكثر تصميماً على استمرار النشاط السياسي المعارض بعد أن أصبح رمزاً لدينامية جديدة في العمل المعارض، وكان من داخل سجنه قد شارك في الاستشارات المكثفة التي رافقت تأسيس إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي أعلن عنه في 16 تشرين الأول 2005. وكان رياض سيف أحد الموقعين عليه، ثم ومع فاعليته السياسية مجدداً تمكن من جمع كل الأصوات المعارضة في سورية تحت لواء إعلان دمشق ودفع باتاه بناء هيكلية سياسية للإعلان بعد أن كان مجرد بيان سياسي ، وفعلاً تشكلت هيئات مختلفة للإعلان منها المجلس الوطني والأمانة العامة ، ومع اجتماع عام للإعلان في ديسمبر 2007 ضم 163 شخصية عامة وسياسية في سورية في منزل سيف نفسه ، وقد قضى

الأعضاء الذين حضروا الجلسة قرابة العشرين ساعة متواصلة من العمل لإنجاز جدول أعمال الاجتماع من انتخاب مكتب المجلس (5 أعضاء) إلى مناقشة الأوراق التي قدمها مكتب الأمانة السابق (تقرير مكتب الأمانة عن فترة إدارته للإعلان، لائحة داخلية لعمل المجلس الوطني، البنية التنظيمية للإعلان، والبيان الختامي) وصولا إلى انتخاب الأمانة العامة (مكونة من 17عضوا، وهي بمثابة سلطة تنفيذية). وقد جرى انتخاب سيف كرئيس للأمانة العامة وفداء الحوراني كرئيسة للمجلس الوطني.

لكن ، وفي اليوم التالي للاجتماع شنت السلطات السورية حملة اعتقالات واسعة شملت كل المحافظات السورية بهدف اعتقال المشاركين في الاجتماع ، واعتقلت بحدود 40 مشاركاً ثم أخلت سبيل بعضهم وأبقت على 12 شخصاً عرفوا بالمواقع القيادية التي انتخبوا لها في الأمانة العامة لإعلان دمشق، وقد قامت دورية من المخابرات العامة باعتقال سيف بتاريخ 28-1-2008 من منزله وجرى تحويله مجدداً للمحاكمة أمام محمة الجنيات التي حكمت عليه مع أصدقائه الاثني عشر بالسجن ثلاثين شهراً ، قضاها سيف إلى حين الإفراج عنه مؤخراً في آب / أغسطس 2010 ليخرج مصاباً بسرطان البروستات مع اضطرابات قلبية ، وتمنع السلطات السورية سفره لخارج من أجل العلاج.

وهو ما آثر على نفسيته وحولته من المتفائل الوحيد بالتغيير الديمقراطي في سورية إلى أحد المشائمين بأن مستقبلاً مظلماً ينتظر سورية إ>ا استرات السلطة السورية على سياساتها ألأمنية والاقتصادية >اتها التي حولت سورية إلى دولة فقيرة ، 6,7 من سكانها يعيشون تحت خط الفقر ، وتعتمد بشكل كلي على المساعدات الأجنبية.

في حوار مطول جرى بيني وبين سيف ونشر في عام 2001 وصف سيف نفسه بأن " **حياتي وسعادتي تتناسبان طرداً مع ما أستطيع تقديمه لهذا المجتمع ، ذلك أني جربت كل المراحل من الفقر إلى الغنى ومن العمالة إلى أن أصبحت رب عمل ،واستطعت أن أصل إلى مرحلة حققت فيها نجاحات سياسية ووصلت إلى وضعي الحالي وأنا فخور بكل ما حققت في الحقل السياسي والصناعي. إن السياسة هي بتصوري متعة العطاء ،والعطاء برؤيتي هو سيد المتعة ،وعندما تعطي أكثر تتمتع أكثر** ".

إن السلطات السورية تصر اليوم على زيادة القمع بأي شكل من أشكال النقد مما يجعل مهمة المعارضة السورية في الإصلاح أو التغيير أشبه بصخرة زيوس ، إنها المهمة المستحيلة تماماً ، أقول ذلك رغم قناعتي التامة بنبالة هذه المهمة التي تقوم بها .

إنها مقارعة المستحيل بعينه أن تصمد في وجه سلطة لا تفهم من الإصلاح أو التغيير إلا معنى انتزاع السلطة منها ، إنها أبعد ما تكون عن فهم معنى الشرعية السياسية الذي يجعل لوجودها معنى وهو القائم على تحقيق مصالح الناس ورغباتهم القريبة والبعيدة .

وعلى ذلك تبدو مهمة المعارضة السورية مستحيلة ، كل ذلك يجعل المعارضين السوريين وعلى رأسهم رياض سيف أشبه بالقديسين ، إنهم يناضلون من أجل المستحيل من أجل قضية نبيلة هي أملهم أن يشهد بلدهم تغييراً حقيقياً يتكافئ مع تاريخ الشعب السوري وقدراته وكفاءاته .

وهو ما علينا تفهمه تماماً عندما يعلن سيف عن "استقالته" ، إنها استراحة المحارب بانتظار جولة أخرى يتحقق له النصر فيها.